

وفقا لحكم البند ثالثا من المادة الخامسة عسكر: تجنيس 4 آلاف شخص خلال 2017

تقدم النائب عسكر العنزي باقتراح بقانون بشأن تحديد العدد الذي يجوز منحه الجنسية الكويتية لسنة 2017 وفقا لحكم البند ثالثا من المادة الخامسة من المرسوم الأميري رقم 15 لسنة 1959 المشار اليه بأربعة آلاف شخص.

الاقتراح على أن يحدد العدد الذي يجوز منحه الجنسية الكويتية لسنة 2017 وفقا لحكم البند ثالثا من المادة الخامسة من المرسوم الأميري رقم 15 لسنة 1959 بقانون الجنسية الكويتية. واما كان هذا القانون ينتهي مفعوله بنهاية ديسمبر 2007 لذلك اعد هذا القانون متضمنا في مادته الأولى النص على تحديد العدد الذي يجوز منحه الجنسية الكويتية لسنة 2017 وفقا لأحكام المادة الخامسة من المرسوم الأميري المشار اليه بأربعة آلاف شخص وذلك لتعويض العدد الذي كان من المفترض منحه الجنسية الكويتية في حال تم اقرار القانون للفترة بين نهاية 2007 ونهاية 2017.



عسكر العنزي

ما لم يثبت وجود مصدر دخل ثابت خاص بها حماد: منح المساعدة للكويتية البالغة 45 عاما

قدم النائب سعدون حماد اقتراحا بقانون بتعديل بعض أحكام القانون 2011 في شأن

المساعدات العامة، وجاء التعديل كالتالي:

مادة أولى

تضاف فقرة جديدة (ج) إلى المادة الثالثة من القانون رقم (12) لسنة 2011 المشار اليه نصها الآتي:

«تستحق المساعدة المرأة الكويتية المتزوجة التي بلغت 45 سنة ميلادية، ما لم يثبت وجود مصدر دخل ثابت خاص بها».

مادة ثانية

يلغى كل حكم يتعارض مع أحكام هذا القانون. وجاءت المذكرة الإيضاحية للاقتراح بقانون بتعديل بعض أحكام القانون في شأن المساعدات العامة كما يلي: صدر المرسوم رقم 23 لسنة



سعدون حماد

يخص 15% من رأسمالها للمؤسسين وي طرح الباقي للاكتتاب العام عاشور: السماح للشركات المساهمة بإنشاء وتملك الأندية الرياضية

توقف نشاطها. مادة (1 مكرر أ): يجوز للأندية القائمة حاليا بعد موافقة جمعياتها العمومية والهيئة العامة للشباب والرياضة تأسيس شركات مساهمة على النحو المتقدم وذلك بعد تقييم أصولها وتسيدها قيمتها لوزارة المالية على أقساط دورية لا تتجاوز خمس عشرة سنة، وتمنح هذه الشركات فترة سماح مدتها خمس سنوات قبل بدء السداد الدوري. كما نصت المادة (1 مكرر أ) على إعطاء الحق للنوادي القائمة في التحول إلى شركات مساهمة بالشروط ذاتها والضوابط لذلك تم النص على أنه يجوز للنوادي القائمة حاليا التحول إلى شركات مساهمة وفقا لأحكام القانون.

على أن يجري تقييم ما عليه من مبان ومنشآت ثابتة على أن تسدّد قيمتها إلى وزارة المالية باعتبارها المالك لها ويتم تسديد هذه القيمة على أقساط دورية لا تتجاوز خمس عشرة سنة على أن تمنح الشركة الجديدة فترة سماح مقدارها خمس سنوات قبل بدء التسديد الدوري.

مشاركة القطاع الخاص وحفره للاستثمار في القطاع الرياضي وتطوير البرامج والأنشطة الرياضية، إضافة إلى توفير المنشآت اللازمة لها والارتقاء بها بما يتلاءم مع حاجات المواطن وطموحاته في إطار السياسة العامة للدولة حتى تتوفر هيئة الشباب والرياضة لتحقيق أغراضها في العناية بشؤون الشباب وتهيئة أساليب القوة والرعاية لهم وتنمية قدراتهم البدنية والخلاقية والعقلية والفنية ورعاية الحركة الرياضية. لذلك، فقد تم إعداد هذا القانون بتعديل بعض أحكام القانون المشار إليه أعلاه وذلك باستحداث مادتين جديدتين برقم (1 مكرر) و(1 مكرر أ) مكرر وقد تناولت المادة (1 مكرر) منح القطاع الخاص حق المشاركة في تنمية الطاقات البشرية والمساهمة في رعاية النشء، بالترخيص بتأسيس شركات مساهمة لإنشاء أندية رياضية تشترك في القيام بالأنشطة الرياضية

توقف نشاطها. مادة (1 مكرر أ): يجوز للأندية القائمة حاليا بعد موافقة جمعياتها العمومية والهيئة العامة للشباب والرياضة تأسيس شركات مساهمة على النحو المتقدم وذلك بعد تقييم أصولها وتسيدها قيمتها لوزارة المالية على أقساط دورية لا تتجاوز خمس عشرة سنة، وتمنح هذه الشركات فترة سماح مدتها خمس سنوات قبل بدء السداد الدوري.

كما نصت المادة الثانية من الاقتراح على أن يصدر الوزير المختص اللوائح والقرارات اللازمة لتنفيذ هذا القانون وذلك خلال ستة أشهر من تاريخ العمل به. وبينت المذكرة الإيضاحية للاقتراح أنه لما كان المرسوم بالقانون رقم 42 لسنة 1978 منح القطاع الخاص حق المشاركة في تنمية الطاقات البشرية والمساهمة في رعاية النشء، بالترخيص بتأسيس شركات مساهمة لإنشاء أندية رياضية تشترك في القيام بالأنشطة الرياضية



صالح عاشور

تقديم أصول الشركات وتسيدها قيمتها لوزارة المالية على أقساط دورية لا تتجاوز خمس عشرة سنة، وتمنح هذه الشركات فترة سماح مدتها خمس سنوات قبل بدء السداد الدوري.

كما نصت المادة الثانية من الاقتراح على أن يصدر الوزير المختص اللوائح والقرارات اللازمة لتنفيذ هذا القانون وذلك خلال ستة أشهر من تاريخ العمل به. وبينت المذكرة الإيضاحية للاقتراح أنه لما كان المرسوم بالقانون رقم 42 لسنة 1978 منح القطاع الخاص حق المشاركة في تنمية الطاقات البشرية والمساهمة في رعاية النشء، بالترخيص بتأسيس شركات مساهمة لإنشاء أندية رياضية تشترك في القيام بالأنشطة الرياضية

الحجرف يسأل وزير الإعلام عن مهمات سفر الوكلاء المساعدين ومديري الإدارات

هناك قضايا لم يتم دفع مبالغ تعويضاتها؟ وإذا كانت الإجابة بنعم يرجى ذكر أسباب عدم دفع تلك التعويضات، وكشف بالموظفين على بند المكافأة في الوزارة وتاريخ تعيين كل موظف ومقدار المكافأة التي يحصل عليها وكشف بالمهمات الرسمية للوكلاء المساعدين ومديري الإدارات في القطاعات منذ العام 2013 حتى الآن يشمل دولة السفر وموضوع ومدّة المهمة.

وكشف بطلمات التظلم من قرارات الوظائف الإشرفية في كل قطاع منذ العام 2013 حتى الآن. وعدد القضايا التي خسرتها الوزارة منذ عام 2013 حتى الآن، وهل هناك قضايا صدرت فيها أحكام ولم يتم تنفيذ تلك الأحكام، إذا كانت الإجابة بنعم يرجى ذكر أسباب عدم تنفيذ تلك الأحكام، وقيمة المبالغ التي دفعت كتعويضات للمتضررين، وهل

المصلحة العامة ووجود عدد من المخالفات والتجاوزات في المهمات الرسمية. لذا، يرجى تزويدي بالتالي: كشف باسماء الموظفين في جميع مكاتب الوكلاء المساعدين من الكويتيين والوافدين وبيان تاريخ التعيين والمنصب والمؤهل العلمي لكل شخص والراتب الذي يتقاضاه. وكشف بالقضايا الإدارية المرفوعة من قبل الموظفين على الوزارة



مبارك الحجرف

وجه النائب مبارك الحجرف سؤالاً برلمانياً إلى وزير الإعلام ووزير الدولة لشؤون الشباب الشيخ سلمان الحمود، جاء فيه: ورد إلينا العديد من الشكاوى حول ظلم وتجاوز عدد كبير من الموظفين المستحقين للوظائف الإشرفية في مختلف قطاعات الوزارة ونقل عدد منهم بطريقة تعسفية إلى إدارات مختلفة وفق رؤية المسؤول وبعيدا عن

استفسرت عن أسباب الزيادة الكبيرة في أعداد الموظفين الهاشم تسأل أبل عن رأسمال «الخطوط الكويتية» والجدوى الاقتصادية لشراء 10 طائرات

لم تشترط الخطوط الجوية الكويتية ذلك الضمان كما هو متبع من قبل شركات الطيران الخليجية، فما الأسباب التي حالت دون ذلك، وكيف سيتم تمويل صفقة شراء الطائرات الجديدة وهل تمت دعوة البنوك المحلية والعالمية للمشاركة في هذا التمويل وما قيمة التمويل المستهدف وأين وصلت تلك المفاوضات؟

وكشف بطلمات التظلم من قرارات الوظائف الإشرفية في كل قطاع منذ العام 2013 حتى الآن. وعدد القضايا التي خسرتها الوزارة منذ عام 2013 حتى الآن، وهل هناك قضايا صدرت فيها أحكام ولم يتم تنفيذ تلك الأحكام، إذا كانت الإجابة بنعم يرجى ذكر أسباب عدم تنفيذ تلك الأحكام، وقيمة المبالغ التي دفعت كتعويضات للمتضررين، وهل

المالية للشركة على الرغم من استجابة الدولة بضح رأس المال الجديد عدا تغطية جميع الخسائر المتراكمة وموافقتها مشكورة على تحديث الاسطول بأكمله وبعد ضلي أكثر من 8 سنوات في صور القانون آنف الذكر تفاقمت النتائج المالية السلبية، وعلى الرغم مما سبق بشكل كبير جدا، وتفاقمت أعداد الموظفين مرة أخرى على عكس ما كان يهدف القانون اليه من خلال تقليص أعداد العمالة ودعوة المواطنين لتحمل مسؤوليتهم من خلال المساهمة في رأسمال الشركة.



صفاء الهاشم

وجهت النائبة صفاء الهاشم سؤالاً برلمانياً لوزير الدولة لشؤون الخدمات ياسر أبل جاء فيه: يرجى تزويدي وافادتي بالتالي: تم تحديد رأسمال شركة الخطوط الجوية الكويتية بمبلغ مليار ومائتي مليون دينار، يرجى تزويدي بكشف مقارن لرؤوس أموال شركات طيران عالمية وأعداد طائرات اسطولها بالمقارنة مع الخطوط الجوية الكويتية، وهل تم تحديد أعداد الطائرات المتعاقد عليها وفقا لدراسات جدوى اقتصادية عالمية متخصصة، وما العدد المقترح للطائرات الحالية في شركة الخطوط الجوية الكويتية وشركاتها التابعة ومكاتبها الخارجية؟ وفي سؤال آخر، قالت الهاشم: نظرا للظروف الاقتصادية الصعبة التي تمر بها المنطقة والبلاد، وأهمية دور الأجهزة الرقابية على متابعة أداء أعمال الشركات المملوكة للدولة والتي منها شركة الخطوط الجوية الكويتية، ولما كان قد صدر المرسوم بقانون رقم 6 لسنة 2008 والهدف المراد هو تحويل مؤسسة الخطوط الجوية الكويتية إلى شركة مساهمة تدار بأساس اقتصادي صحيح مسارها ومن ثم رفع العبء المالي عن كاهل الدولة ومشاركة المواطنين لارتقاء بها إلى مصاف شركات الطيران العالمية التي تدار وفق خطط اقتصادية واضحة وتمويل مبنية على معايير محاسبية عالمية لتكون الخطوط الجوية الكويتية أحد أهم المعالم الاقتصادية في الكويت.

وفي سؤال ثالث، قالت الهاشم: دأبت شركات الطيران حين عقد صفقات شراء الطائرات الى الحصول على ضمان مؤسسات الصادرات Eca-Eport credit agency في الدول المصنعة لتلك الطائرات، حيث ان مهمة الاخيرة هي دعم انتاج مصانع دولها، ومن ناحية اخرى توفر تلك الضمانات مورا اساسيا لتمويل صفقات شراء الطائرات لشركات الطيران كما هو متبع في شركات الطيران الخليجية.

وفي سؤال ثالث، قالت الهاشم: دأبت شركات الطيران حين عقد صفقات شراء الطائرات الى الحصول على ضمان مؤسسات الصادرات Eca-Eport credit agency في الدول المصنعة لتلك الطائرات، حيث ان مهمة الاخيرة هي دعم انتاج مصانع دولها، ومن ناحية اخرى توفر تلك الضمانات مورا اساسيا لتمويل صفقات شراء الطائرات لشركات الطيران كما هو متبع في شركات الطيران الخليجية.

وفي سؤال ثالث، قالت الهاشم: دأبت شركات الطيران حين عقد صفقات شراء الطائرات الى الحصول على ضمان مؤسسات الصادرات Eca-Eport credit agency في الدول المصنعة لتلك الطائرات، حيث ان مهمة الاخيرة هي دعم انتاج مصانع دولها، ومن ناحية اخرى توفر تلك الضمانات مورا اساسيا لتمويل صفقات شراء الطائرات لشركات الطيران كما هو متبع في شركات الطيران الخليجية.

وفي سؤال ثالث، قالت الهاشم: دأبت شركات الطيران حين عقد صفقات شراء الطائرات الى الحصول على ضمان مؤسسات الصادرات Eca-Eport credit agency في الدول المصنعة لتلك الطائرات، حيث ان مهمة الاخيرة هي دعم انتاج مصانع دولها، ومن ناحية اخرى توفر تلك الضمانات مورا اساسيا لتمويل صفقات شراء الطائرات لشركات الطيران كما هو متبع في شركات الطيران الخليجية.

وفي سؤال ثالث، قالت الهاشم: دأبت شركات الطيران حين عقد صفقات شراء الطائرات الى الحصول على ضمان مؤسسات الصادرات Eca-Eport credit agency في الدول المصنعة لتلك الطائرات، حيث ان مهمة الاخيرة هي دعم انتاج مصانع دولها، ومن ناحية اخرى توفر تلك الضمانات مورا اساسيا لتمويل صفقات شراء الطائرات لشركات الطيران كما هو متبع في شركات الطيران الخليجية.

وفي سؤال ثالث، قالت الهاشم: دأبت شركات الطيران حين عقد صفقات شراء الطائرات الى الحصول على ضمان مؤسسات الصادرات Eca-Eport credit agency في الدول المصنعة لتلك الطائرات، حيث ان مهمة الاخيرة هي دعم انتاج مصانع دولها، ومن ناحية اخرى توفر تلك الضمانات مورا اساسيا لتمويل صفقات شراء الطائرات لشركات الطيران كما هو متبع في شركات الطيران الخليجية.

وفي سؤال ثالث، قالت الهاشم: دأبت شركات الطيران حين عقد صفقات شراء الطائرات الى الحصول على ضمان مؤسسات الصادرات Eca-Eport credit agency في الدول المصنعة لتلك الطائرات، حيث ان مهمة الاخيرة هي دعم انتاج مصانع دولها، ومن ناحية اخرى توفر تلك الضمانات مورا اساسيا لتمويل صفقات شراء الطائرات لشركات الطيران كما هو متبع في شركات الطيران الخليجية.

وفي سؤال ثالث، قالت الهاشم: دأبت شركات الطيران حين عقد صفقات شراء الطائرات الى الحصول على ضمان مؤسسات الصادرات Eca-Eport credit agency في الدول المصنعة لتلك الطائرات، حيث ان مهمة الاخيرة هي دعم انتاج مصانع دولها، ومن ناحية اخرى توفر تلك الضمانات مورا اساسيا لتمويل صفقات شراء الطائرات لشركات الطيران كما هو متبع في شركات الطيران الخليجية.

وفي سؤال ثالث، قالت الهاشم: دأبت شركات الطيران حين عقد صفقات شراء الطائرات الى الحصول على ضمان مؤسسات الصادرات Eca-Eport credit agency في الدول المصنعة لتلك الطائرات، حيث ان مهمة الاخيرة هي دعم انتاج مصانع دولها، ومن ناحية اخرى توفر تلك الضمانات مورا اساسيا لتمويل صفقات شراء الطائرات لشركات الطيران كما هو متبع في شركات الطيران الخليجية.

وفي سؤال ثالث، قالت الهاشم: دأبت شركات الطيران حين عقد صفقات شراء الطائرات الى الحصول على ضمان مؤسسات الصادرات Eca-Eport credit agency في الدول المصنعة لتلك الطائرات، حيث ان مهمة الاخيرة هي دعم انتاج مصانع دولها، ومن ناحية اخرى توفر تلك الضمانات مورا اساسيا لتمويل صفقات شراء الطائرات لشركات الطيران كما هو متبع في شركات الطيران الخليجية.

وفي سؤال ثالث، قالت الهاشم: دأبت شركات الطيران حين عقد صفقات شراء الطائرات الى الحصول على ضمان مؤسسات الصادرات Eca-Eport credit agency في الدول المصنعة لتلك الطائرات، حيث ان مهمة الاخيرة هي دعم انتاج مصانع دولها، ومن ناحية اخرى توفر تلك الضمانات مورا اساسيا لتمويل صفقات شراء الطائرات لشركات الطيران كما هو متبع في شركات الطيران الخليجية.

وفي سؤال ثالث، قالت الهاشم: دأبت شركات الطيران حين عقد صفقات شراء الطائرات الى الحصول على ضمان مؤسسات الصادرات Eca-Eport credit agency في الدول المصنعة لتلك الطائرات، حيث ان مهمة الاخيرة هي دعم انتاج مصانع دولها، ومن ناحية اخرى توفر تلك الضمانات مورا اساسيا لتمويل صفقات شراء الطائرات لشركات الطيران كما هو متبع في شركات الطيران الخليجية.

وجهت النائبة صفاء الهاشم سؤالاً برلمانياً لوزير الدولة لشؤون الخدمات ياسر أبل جاء فيه: يرجى تزويدي وافادتي بالتالي: تم تحديد رأسمال شركة الخطوط الجوية الكويتية بمبلغ مليار ومائتي مليون دينار، يرجى تزويدي بكشف مقارن لرؤوس أموال شركات طيران عالمية وأعداد طائرات اسطولها بالمقارنة مع الخطوط الجوية الكويتية، وهل تم تحديد أعداد الطائرات المتعاقد عليها وفقا لدراسات جدوى اقتصادية عالمية متخصصة، وما العدد المقترح للطائرات الحالية في شركة الخطوط الجوية الكويتية وشركاتها التابعة ومكاتبها الخارجية؟ وفي سؤال آخر، قالت الهاشم: نظرا للظروف الاقتصادية الصعبة التي تمر بها المنطقة والبلاد، وأهمية دور الأجهزة الرقابية على متابعة أداء أعمال الشركات المملوكة للدولة والتي منها شركة الخطوط الجوية الكويتية، ولما كان قد صدر المرسوم بقانون رقم 6 لسنة 2008 والهدف المراد هو تحويل مؤسسة الخطوط الجوية الكويتية إلى شركة مساهمة تدار بأساس اقتصادي صحيح مسارها ومن ثم رفع العبء المالي عن كاهل الدولة ومشاركة المواطنين لارتقاء بها إلى مصاف شركات الطيران العالمية التي تدار وفق خطط اقتصادية واضحة وتمويل مبنية على معايير محاسبية عالمية لتكون الخطوط الجوية الكويتية أحد أهم المعالم الاقتصادية في الكويت.

وجهت النائبة صفاء الهاشم سؤالاً برلمانياً لوزير الدولة لشؤون الخدمات ياسر أبل جاء فيه: يرجى تزويدي وافادتي بالتالي: تم تحديد رأسمال شركة الخطوط الجوية الكويتية بمبلغ مليار ومائتي مليون دينار، يرجى تزويدي بكشف مقارن لرؤوس أموال شركات طيران عالمية وأعداد طائرات اسطولها بالمقارنة مع الخطوط الجوية الكويتية، وهل تم تحديد أعداد الطائرات المتعاقد عليها وفقا لدراسات جدوى اقتصادية عالمية متخصصة، وما العدد المقترح للطائرات الحالية في شركة الخطوط الجوية الكويتية وشركاتها التابعة ومكاتبها الخارجية؟ وفي سؤال آخر، قالت الهاشم: نظرا للظروف الاقتصادية الصعبة التي تمر بها المنطقة والبلاد، وأهمية دور الأجهزة الرقابية على متابعة أداء أعمال الشركات المملوكة للدولة والتي منها شركة الخطوط الجوية الكويتية، ولما كان قد صدر المرسوم بقانون رقم 6 لسنة 2008 والهدف المراد هو تحويل مؤسسة الخطوط الجوية الكويتية إلى شركة مساهمة تدار بأساس اقتصادي صحيح مسارها ومن ثم رفع العبء المالي عن كاهل الدولة ومشاركة المواطنين لارتقاء بها إلى مصاف شركات الطيران العالمية التي تدار وفق خطط اقتصادية واضحة وتمويل مبنية على معايير محاسبية عالمية لتكون الخطوط الجوية الكويتية أحد أهم المعالم الاقتصادية في الكويت.

وجهت النائبة صفاء الهاشم سؤالاً برلمانياً لوزير الدولة لشؤون الخدمات ياسر أبل جاء فيه: يرجى تزويدي وافادتي بالتالي: تم تحديد رأسمال شركة الخطوط الجوية الكويتية بمبلغ مليار ومائتي مليون دينار، يرجى تزويدي بكشف مقارن لرؤوس أموال شركات طيران عالمية وأعداد طائرات اسطولها بالمقارنة مع الخطوط الجوية الكويتية، وهل تم تحديد أعداد الطائرات المتعاقد عليها وفقا لدراسات جدوى اقتصادية عالمية متخصصة، وما العدد المقترح للطائرات الحالية في شركة الخطوط الجوية الكويتية وشركاتها التابعة ومكاتبها الخارجية؟ وفي سؤال آخر، قالت الهاشم: نظرا للظروف الاقتصادية الصعبة التي تمر بها المنطقة والبلاد، وأهمية دور الأجهزة الرقابية على متابعة أداء أعمال الشركات المملوكة للدولة والتي منها شركة الخطوط الجوية الكويتية، ولما كان قد صدر المرسوم بقانون رقم 6 لسنة 2008 والهدف المراد هو تحويل مؤسسة الخطوط الجوية الكويتية إلى شركة مساهمة تدار بأساس اقتصادي صحيح مسارها ومن ثم رفع العبء المالي عن كاهل الدولة ومشاركة المواطنين لارتقاء بها إلى مصاف شركات الطيران العالمية التي تدار وفق خطط اقتصادية واضحة وتمويل مبنية على معايير محاسبية عالمية لتكون الخطوط الجوية الكويتية أحد أهم المعالم الاقتصادية في الكويت.

الدمخي: ما المناطق السكنية المزمع إنشاؤها خلال 10 سنوات؟

وجه النائب د. عادل الدمخي سؤالاً برلمانياً إلى وزير الإسكان ياسر أبل جاء فيه: يرجى تزويدي بالمناطق السكنية المزمع إنشاؤها خلال العشر سنوات القادمة، وما الإجراءات والأعمال التي تم التعاقد عليها والتي لم يتم التعاقد عليها؟ ويرجى تزويدي بخطة الوزارة للتعاقد معها حسب جدول زمني محدد لكل منطقة وما تم إنجازه وما لم يتم، وتوضيح ذلك بجدال مبيته لكل عمل بذاته؟



د.عادل الدمخي

لمدة عشر سنوات قابلة للتجديد الدوسري: إنشاء صندوق طالب العلم لمساعدة الراغبين في دراسة الماجستير والدكتوراه

قدم النائب ناصر الدوسري اقتراحا بقانون بإنشاء صندوق طالب العلم، جاءت مواد كالتالي:

(مادة أولى)

ينشأ بوزارة التعليم العالي صندوق يسمى «صندوق طالب العلم» يختص بمساعدة الطلبة الكويتيين الراغبين في استكمال دراستهم للحصول على الدرجة الجامعية أو للحصول على درجة الماجستير والدكتوراه ولا تنطبق عليهم شروط القبول في كليات جامعة الكويت أو العامة للتعليم التطبيقي والتدريب، أو شروط الابتعاث لاستكمال دراستهم في

الخارج، ولا يقل رأس ماله عن مئة مليون دينار كويتي. ويكون إنشاء هذا الصندوق لمدة عشر سنوات قابلة للتجديد بقرار من مجلس الوزراء.

(مادة ثانية)

يكون للصندوق مجلس أمناء برئاسة وزير التعليم العالي وعضوية أربعة من أعضاء هيئة التدريس بجامعة الكويت والهيئة العامة للتعليم التطبيقي والتدريب، وذلك بالأقدمية المطلقة ويضع هذا المجلس اللائحة الداخلية للصندوق، وتتضمن نظام العمل به وشروط وإجراءات الاستفادة منه. وتكون المساعدة المالية التي يقدمها الصندوق للطلبة في صورة قرض حسن دون فائدة أو في صورة منحة لا تسترد ويختص هذا المجلس بوضع اللائحة الداخلية للصندوق.

(مادة ثالثة)

يتم تمويل المبلغ المخصص للصندوق من الاحتياطي العام للدولة. للاقتراح بقانون بإنشاء صندوق طالب العلم كما يلي: يرغب الكثير من الكويتيين في استكمال دراستهم العليا دون أن تتوافر لديهم الإمكانيات المالية اللازمة لذلك. لذا أعد هذا الاقتراح بقانون يهدف لإنشاء صندوق طالب العلم بوزارة التعليم العالي

الخارج، ولا يقل رأس ماله عن مئة مليون دينار كويتي. ويكون إنشاء هذا الصندوق لمدة عشر سنوات قابلة للتجديد بقرار من مجلس الوزراء.

يكون للصندوق مجلس أمناء برئاسة وزير التعليم العالي وعضوية أربعة من أعضاء هيئة التدريس بجامعة الكويت والهيئة العامة للتعليم التطبيقي والتدريب، وذلك بالأقدمية المطلقة ويضع هذا المجلس اللائحة الداخلية للصندوق، وتتضمن نظام العمل به وشروط وإجراءات الاستفادة منه. وتكون المساعدة المالية التي يقدمها الصندوق للطلبة في صورة قرض حسن دون فائدة أو في صورة منحة لا تسترد ويختص هذا المجلس بوضع اللائحة الداخلية للصندوق.

يتم تمويل المبلغ المخصص للصندوق من الاحتياطي العام للدولة. للاقتراح بقانون بإنشاء صندوق طالب العلم كما يلي: يرغب الكثير من الكويتيين في استكمال دراستهم العليا دون أن تتوافر لديهم الإمكانيات المالية اللازمة لذلك. لذا أعد هذا الاقتراح بقانون يهدف لإنشاء صندوق طالب العلم بوزارة التعليم العالي

ناصر الدوسري